مؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، بلدية دبي، الإمارات العربية المتحدة
14 – 16 مارس 2004

Dubai Municipality
The First International Conference on
Architecture Conservation between Theory and Practice

المعالجات البيئية البسيطة للحفاظ على المباني والمناطق التراثية

Simple Environmental Techniques for the Conservation of Historical Buildings and Urban Heritage Sites

د.م. عمرو عبدالله عبدالعزيز عطية

د.م. حسام الدين حسن البرمبلي

تقديم:

تتعرض المباني والمناطق التراثية فى مدينة القاهرة الإسلامية لعدة مؤثرات تؤثر على شكل وأداء وجمال وحالة المباني الأثرية، ومن تلك المؤثرات التي تضر بالمباني والمناطق التراثية العوامل الناتجة عن السلوكيات الغير واعية لسكان هذه المناطق وسلوكيات العاملين بالانشطة الحرفية والتجارية وغيرهما من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تتواجد في المناطق التاريخية، ذلك بالاضافة الي استخدام مواد بناء مستحدثة غير مناسبة مما دمر وشوه تلك المناطق المتميزة وأصبحت هناك بيئة مستجدة ذات هوية مختلفة لا تتناسب مع بيئة هذه المناطق، وكذلك فان الحركة الآلية آثرت لسلبيا على مسارات الحركة وعلى واجهات المباني ذات القيمة الحضارية، واذا كان هناك بعض المناطق التاريخية مازالت تحتفظ بشخصيتها التراثية وملامحها الأصيلة الى حد كبير فى مواجهة التطورات الحديثة فان أعمال الصيانة والحفاظ على ذلك النسيج العمراني التراثي وكذلك الحفاظ على الملامح المعمارية التراثية من زخارف وعناصر يستدعي الحد من هذه المؤثرات السلبية وتوجيه وتأهيل المناطق التاريخية للاستجابة الي مستحدثات العصر.

ولاشك أن تراثنا الحضاري والمعماري ثروة يجب الحفاظ عليها، لذلك فان التعامل مع المناطق الأثرية يستوجب توجيه سلوكيات المجتمع لاحترام المباني الأثرية واستخدم المواد البيئية المناسبة بما لا يغير من طابع وهوية المنطقة، وذلك يستدعي ان يتم الاستفادة من التجارب العالمية والمحلية فى التعامل مع المناطق الأثرية وفي كيفية الحفاظ عليها سواء من خلال منهجيات خاصة في ظل سياسات الحفاظ العمراني تستمد مسئولياتها واختصاصاتها من المواثيق الدولية ومن التجارب الناجحة لادارة عملية الحفاظ العمرانى. ويتم الوصول الي هذه المنهجيات في ضوء ما يناسب منها الواقع المحلي للبلاد النامية الذي يحتاج الي وسائل اقتصادية غير مكلفة تشجع المجتمع – وكذلك القائمين بأعمال الحفاظ – على القيام بها دون أن يتسبب ذلك في زيادة الاعباء الاقتصادية عليهم.

هدف البحث

لذلك يهدف هذا البحث الى دراسة الوسائل البيئية والتكنولوجية البسيطة الغير مكلفة التي تدعم الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية، ويهدف كذلك الي توجيه المجتمع وصانعي

القرار نحو تجنب المؤثرات السلبية التي تؤثر على المباني الاثرية من أجل الحفاظ على طبيعة المناطق التراثية.

عناصر البحث

يتكون البحث من 10 نقاط رئيسية وهم علي الترتيب:

1. التعريف بمدينة القاهرة الاسلامية
2. الخصائص المعمارية والتخطيطية للمناطق التاريخية
3. السلوكيات السالبة والموجبة لمجتمع القاهرة
4. دراسة أسباب المؤثرات السلبية وتأثيرها على المنطقة التاريخية
5. اقتصاديات المواد المستخدمة وتأثيرها على المبانى التراثية
6. المؤثرات الملوثة على الشكل العمراني والمعماري بالمنطقة0
7. تحليل واستعراض أمثلة عالمية ومحلية للحفاظ على المباني والمدن التاريخية0
8. منهجيات وسياسات الحفاظ المستنبطة من التجارب العالمية
9. وسائل وأساليب الحفاظ وكيفية ربطها باستراتيجيات الحفاظ العمراني والمعماري.
10. النتائج والتوصيات

Keywords

Historic Cairo, Architecture Conservation, Urban Heritage Sites, Feasible Restoration Techniques, Simple Conservation Methods, Conservation Policies and Strategies, Public Awareness.

المعالجات البيئية البسيطة للحفاظ على المباني والمناطق التراثية

Simple Environmental Techniques for the Conservation of Historical Buildings and Urban Heritage Sites

مقدمة:

تتعرض المباني والمناطق التراثية فى مدينة القاهرة الإسلامية لعدة مؤثرات تؤثر على شكل وأداء وجمال وحالة المباني الأثرية، ومن تلك المؤثرات التي تضر بالمباني والمناطق التراثية العوامل الناتجة عن السلوكيات الغير واعية لسكان هذه المناطق وسلوكيات العاملين بالانشطة الحرفية والتجارية وغيرهما من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تتواجد في المناطق التاريخية، ذلك بالاضافة الي استخدام مواد بناء مستحدثة غير مناسبة مما دمر وشوه تلك المناطق المتميزة وأصبحت هناك بيئة مستجدة ذات هوية مختلفة لا تتناسب مع بيئة هذه المناطق، وكذلك فان الحركة الآلية أثرت سلبيا على مسارات الحركة وعلى واجهات المباني ذات القيمة الحضارية، واذا كان هناك بعض المناطق التاريخية مازالت تحتفظ بشخصيتها التراثية وملامحها الأصيلة الى حد كبير فى مواجهة التطورات الحديثة فان أعمال الصيانة والحفاظ على ذلك النسيج العمراني التراثي وكذلك الحفاظ على الملامح المعمارية التراثية من زخارف وعناصر يستدعي الحد من هذه المؤثرات السلبية وتوجيه وتأهيل المناطق التاريخية للاستجابة الي مستحدثات العصر.

ولاشك أن تراثنا الحضاري والمعماري ثروة يجب الحفاظ عليها، لذلك فان التعامل مع المناطق الأثرية يستوجب توجيه سلوكيات المجتمع لاحترام المباني الأثرية واستخدم المواد البيئية المناسبة بما لا يغير من طابع وهوية المنطقة، وذلك يستدعي ان يتم الاستفادة من التجارب العالمية والمحلية فى التعامل مع المناطق الأثرية وفي كيفية الحفاظ عليها سواء من خلال منهجيات خاصة في ظل سياسات الحفاظ العمراني تستمد مسئولياتها واختصاصاتها من المواثيق الدولية ومن التجارب الناجحة لادارة عملية الحفاظ العمرانى. ويتم الوصول الي هذه المنهجيات في ضوء ما يناسب منها الواقع المحلي للبلاد النامية الذي يحتاج الي وسائل اقتصادية غير مكلفة تشجع المجتمع – وكذلك القائمين بأعمال الحفاظ – على القيام بها دون أن يتسبب ذلك في زيادة الاعباء الاقتصادية عليهم.

لذلك يهدف هذا البحث الى دراسة الوسائل البيئية والتكنولوجية البسيطة الغير مكلفة التي تدعم الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية، ويهدف كذلك الي توجيه المجتمع وصانعي القرار نحو تجنب المؤثرات السلبية التي تؤثر على المباني الاثرية من أجل الحفاظ على طبيعة المناطق التراثية. وهكذا يقوم البحث بتحليل مفردات البيئة الاثرية للوصول الي الحد من السلبيات التي تؤثر فيها لدفع العجلة التقدمية نحو الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية وخاصة مواد الانشاء والترميم.

1- التعريف بمنطقة الدراسة: مدينة القاهرة الإسلامية

تم بناء القاهرة فى عصر الفاطميين في عهد المعز لدين الله الفاطمي عقب فتح مصر سنة 358 هجرية/969 ميلادية، وأحاطها سور به ثماني بوابات وكانت على شكل مستطيل غير منتظم (شكل 1)0

شكل (1) موقع القاهرة الفاطمية وعلاقته باقليم القاهرة الكبرى

وقد شيدت القاهرة لتحوى مقار الحكم (القصر الشرقي والغربي) بالاضافة الي مساحات من البساتين الزراعية ثم تحولت بعد ذلك الى مدينة سكنية تتخللها المساجد والأسبلة والوكالات والحمامات والمدارس وغيرها من الانشطة الحياتية وذلك فى العصور الإسلامية اللاحقة.

ويوضح شكل (2) التغيير فى التكوين العمراني والسكاني وكذلك تطور النسيج العمراني على مر العصور المختلفة، وفى ظل هذا التغيير تفاوتت ارتفاعات المباني وأشكالها ومواد البناء لتصبح القاهرة التاريخية معرضا مفتوحا ومتنوعا لمختلف أشكال المباني باختلاف معالجاتها،

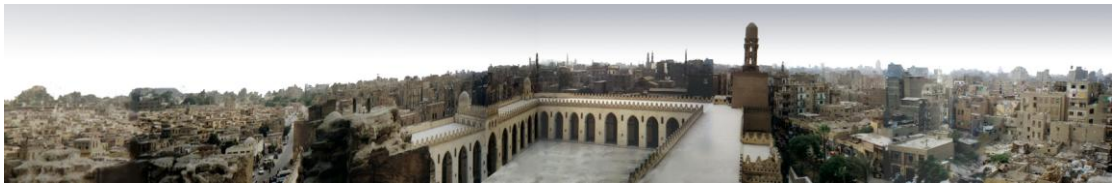

شكل (2) النسيج العمراني الحالي في القاهرة التاريخية

2- الخصائص المعمارية والتخطيطية للقاهرة

تعد الخصائص المعمارية للمناطق التاريخية من أهم الملامح المحددة لطابع ونمط المعمار فى تلك المناطق وتعبر عن سلوكيات السكان وطريقة معيشتهم، وفى دراستنا للخصائص المعمارية لمدينة القاهرة نجد ان تلك الخصائص تظهر واضحة فى المباني التراثية والأثرية وعلى المحاور الأساسية مثل شارع المعز – الجمالية – الخيامية – وغيرها0 وتختلف المظاهر والخصائص المعمارية باختلاف العصور التي تم انشاء المباني فيها واختلاف نوعية ووظيفة المبنى (مسجد – وكالة – منزل – سبيل – الخ). ولكن ما يهمنا فى تلك الدراسة هو المعالجات الطبيعية ومفرداتها الموجودة منذ القدم كأحد الحلول للتغلب على الظروف المناخية وعلى التكيف مع البيئات الطبيعية والاجتماعية والثقافية والتى وظفها المعماري العربي المسلم قديما عن طريق استخدام وتوظيف مواد بيئية وعناصر محلية.

واما عن الخصائص العمرانية لمدينة القاهرة فنجد أن هناك ملامح أفرزتها عادات وتقاليد العرب المسلمين فى كيفية الحفاظ على الخصوصية واحترامها فى الميادين والفراغات وعلى الطرق الرئيسية والفرعية، وكذلك علي مستوى النسيج العمراني من حيث عدم استقامة الطرق ووجود فراغات متكررة وخاصة بجوار المساجد حيث التجمعات السكانية وكذلك احترام المنظور البصري للكتل السكنية من حيث ان معظم المباني سابقا كانت فى حدود الأربع طوابق

2-1 الايجابيات في مجتمع القاهرة

تلعب العادات والتقاليد والقيم الموروثة دورا هاما وايجابيا في تحديد سلوكيات المجتمع داخل القاهرة التاريخية ويظهر ذلك جليا في مظاهر ترابط السكان في الافراح والاحزان، كما تشيع روح المشاركة في مساعدة الجيران، كما تتوحد الجهود في الحفاظ على المباني التراثية وخاصة المساجد الاثرية تحقيقا للنزعة الدينية، وكذلك يشترك العديد من السكان في الحفاظ على النظافة التي نادى بها الاسلام، وكذلك يراعي معظم السكان خصوصية الاخرين، وغير ذلك من المظاهر الايجابية التي تظهر بوضوح في القاهرة التاريخية وتؤثر بدورها على عمران ومورفولوجية المدينة القديمة.

اذ نجد أن كل السلوكيات الموجبة لمجتمع القاهرة التاريخية اعتمدت على ما هو موروث بلا تدخل من مستحدثات العصر، أي انها صفات وعادات متوارثة لابد من احيائها عن طريق نشر الوعي وعن طريق المشاركة والتعاون، مما يحتم توجيه تلك السمات والصفات للحفاظ على الموروثات الحضارية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

2-2 العوامل السلبية التي تؤدي الى تدهور البيئة العمرانية في القاهرة التاريخية

حينما نتعرض لدراسة السلوكيات السالبة لابد من ذكر الأسباب التي أدت الى تواجدها وانعكاس تلك السلوكيات على المناطق الاثرية بما فيها من مباني ذات قيمة0 ان التشويه الذي نراه اليوم هو عبث بتراث الماضي وأصالته وجمالياته حيث أن مدينة بغير مبان قديمة هى كرجل بدون ذاكرة، وتتلخص المشاكل السالبة والأخطار التي تواجه مدينة القاهرة الاسلامية في ثلاثة مظاهر رئيسية كما يلي:-

أولا: مظاهر التحديث (Modernization)

- استخدام مواد بناء حديثة نتج عن استخدامها البعد عن النمط التقليدي السائد فى المدينة.
- استخدام وسائل معيشية حديثة فى المباني القديمة بشكل مشوه لها مثل أسلاك الكهرباء والتليفونات وهوائيات الأجهزة الكهربائية والمكيفات على الواجهات.
- استخدام السيارات ووسائل النقل الحديثة وماتمثله من عبء على شوارع وحارات لم تكن مخططة لتناسب وكثافة المرور الحديثة، إضافة لما تحدثه هذه الوسائل من اهتزازات تؤثر على المباني وأساساتها والتشويه بشكل عام لطابع المدينة.
- تغيير لبعض أنماط الحياة التقليدية التي كانت سائدة داخل المدينة مما ادى فقدان كثير من المنشآت القديمة لوظيفتها لعدم ملاءمتها للعصر الحالى، مثل بعض الحمامات والخانقاوات والمدارس وغيرها.

أبراج التهوية لنفق الأزهر من مواد حديثة وطابع خاص ولكنه مغاير للمنطقة وما بها من آثار اسلامية ذات طابع مميز.

توضح الصورة استخدام وحدة التكييف كعنصر من عناصر التهوية الصناعية ولكن بشكل يشوه الواجهات في تلك المنطقة الأثرية

وسائل المرور والحركة الآلية كأحد أسباب ملوثات البيئة وإضافات غير معمارية مما يغير من الشكل العمراني لمدينة القاهرة التاريخية

توضح الصورة وجود سور يقطع شارع المعز مما يؤثر بالسلب علي وحدة النسيج العمراني لمدينة القاهرة التاريخية ووجود أبراج التهوية لنفق الأزهر يعد معالجة تكنولوجية حديثة مغايرة لطابع المنطقة.

الكوبري الحديد الذي يعد عائقاً ومشوهاً بصرياً للمنطقة وكان من الممكن استخدام وسيلة من وسائل الإتصال البسيطة (نفق أسفل الطريق).

استخدام مواد حديثة (معدنية) في التظليل مما يشوه ويلوث ويحجب القيمة الأثرية للمباني ويعد معالجة غير بيئية

توضح الصورة استخدام مواد حديثة مثل الزجاج المرايا بدلاً من المشربيات الخشبية ولكن يفيد الخصوصية كمعالجة تكنولوجية حديثة.

توضح الصورة استخدام مواد حديثة مثل الرخام في واجهة المحلات ومع ادخال عنصر غريب عن طبيعة الحجر الموجود بالمبني كمعالجة غير بيئية

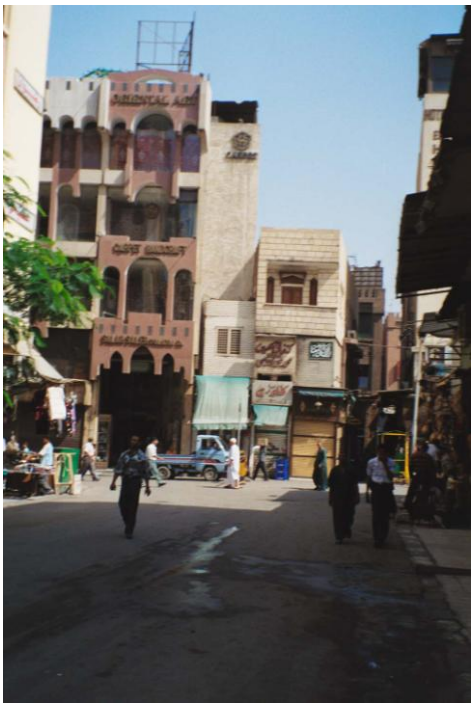

صورة توضح معالجة الواجهات بمواد حديثة تخدم الطابع ولكن لا تتماشي مع طابع المنطقة التاريخية.

مظاهر الإهمال في استغلال واجهات المباني الأثرية للأنشطة التجارية وطمس معالم الأثر باستخدام مواد لا تتماشي مع طبيعة الأثر وتعد معالجة سيئة.

ثانيا: المظاهر البشرية والاجتماعية

يعتبر العامل البشري السبب الرئيسي في وجود المظاهر البشرية والاجتماعية السالبة والذي يعتبر نتيجة مباشرة لزيادة عدد السكان فى المدينة القديمة بشكل خاص، والقاهرة بشكل عام، وما نتج عن ذلك من شغل بعض المنشآت الأثرية ببعض الأسر، مما أدي الى تلف وتشويه هذه المنشآت، فأصبح طرد هؤلاء السكان من المباني التراثية أمرا صعبا فى ظروف اقتصادية لا تساعد على حل هذه المشكلة.

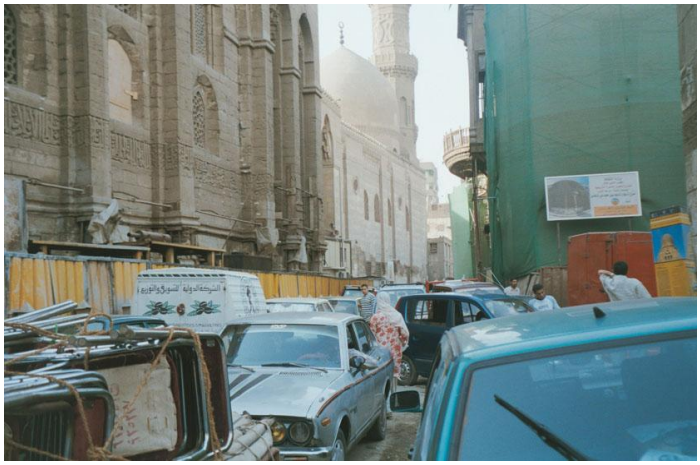

التكدس والازدحام والاهمال من أهم العوامل المؤدية لظهور المؤثرات السالبة في المناطق التاريخية

كذلك التعديات المتمثلة فى شغل أجزاء من بعض المنشآت فى شكل حوانيت تجارية ، تلك التعديات التي يبلغ عددها حوالي 140 تعديا في منطقة الجمالية وحدها، يضاف الى ذلك أيضا تلك الأنشطة غير المرغوب فيها داخل المدينة " أنشطة ملوثة للبيئة " مثل ورش الحدادة والمسابك والمدابغ وورش سمكرة السيارات وغيرها.

ثالثا: مظاهر الإهمال في بعض المنشآت داخل المدينة القديمة

وقد نشأ هذا الإهمال – كما سبق ذكره – نتيجة لتوقف استخدام بعض المنشات والتي لم تعد تتناسب مع الوقت الحالي ، مثال ذلك بعض المنازل والحمامات والمدارس والخانقاوات وغيرها ، ومن صور الإهمال ذلك القصور فى أعمال الصيانة الدورية التي ينبغي إجراءها لكثير من المنشآت كعمليات تنظيف الواجهات وأعمال الصيانة المختلفة والتي يترتب علي اهمالها استفحال الخطر ، ذلك بالاضافة الى المعالجات – غير المسؤولة – لاحداث تغيير داخل المباني بالإضافات أو النقصان لعناصر أثرية أو تشويه بإضافة عناصر مستحدثة تغطى على العناصر الأثرية الموجودة ، وكذلك استخدام الأرصفة من قبل الباعة الجائلين وخاصة أمام الحوانيت لبيع بضائع أو منقولات تشوه الصورة البصرية للمباني الاثرية.

2-3 العوامل المؤدية لظهور المؤثرات السالبة في المناطق التاريخية

أسباب ظهور المؤثرات السالبة على مجتمع المناطق التاريخية يمكن توضيحها فى عدة عوامل كما يلي:-

العامل الاقتصادي (Economic Factors)

تحولت معظم المحال التجارية المطلة على المحاور الرئيسية بالقاهرة التاريخية الى محلات لبيع منتجات خان الخليلى من مشغولات ومنتجات شرقية، وقد اشاع التنافس بين هذه المحال بأن اصبحت واجهاتها بها مبالغة كبيرة فى التعبير بواسطة استعمال الالومتيال والرخام، وكذلك تم التمادي في بروز يافطات المحال للخارج ليتغير شكل وانشطة الواجهة، بل تعدى ارتفاع اليافطات ليشغل الطابق العلوى مما أدى الى تغيير شكل المبنى التراثي بالكامل و ساهم فى تشويه الطابع المعماري للمنطقة.

العامل الاجتماعى (Social Factors)

ويؤثر هذا العامل تأثيرا مباشرا على تغيير نمط الوحدات السكنية نتيجة الإضافة أو الزيادة في حجم الوحدات السكنية بسبب الزيادة العددية فى أفراد الأسرة واحتياجها لتغيير شكل وتكوين الوحدة السكنية أو تحويل التراس لغرفة أو غير ذلك من التغييرات، ومن أسباب تغيير نمط المسكن أيضا انتقال بعض الأسر الى خارج المنطقة واحتلال اسر أخرى بطابع ونمط مختلف للوحدات السكنية القائمة مما غير من الهيكلة الاجتماعية لمجتمع المنطقة0 وقد أدى نقص الأنشطة الاجتماعية والمباني الخدمية والترفيهية الى الزيادة من تواجد أفراد لهم سلوكيات معادية لطبيعة المنطقة السكنية وخاصة أثناء الليل.

وينتج هذا العامل من عدم وجود وعي أثري لدي المواطنين ، وعدم تفهم القيمة التاريخية والفنية الواقع بها الأثر ، وخاصة اذا كانت لا تعود بفائدة محسوسة علي سكان هذه المنطقة، مما لا يشجع المحافظة عليها والإهتمام بها.

العامل البيئي (Environmental Factors)

أثرت العوامل البيئية تأثيرا مباشرا علي شكل المباني التراثية وخاصة نتيجة زيادة التلوث وكذلك الزيادة في درجات الحرارة علي مستوى العالم **(Global Warming)** ، فقد تغيرت ألوان الواجهات نتيجة تلوث الهواء وأدى ارتفاع منسوب المياه الجوفية الى تآكل المباني والاساسات، وكذلك قام السكان بالافراط في استعمال مكيفات الهواء مما أدى الى التغيير فى شكل الواجهات دون التمييز بين التوجيه والاحتياج، بدلا من استغلال العناصر البيئة مثل الملقف والشخشيخة والمشربيات والاستعاضة عنها بعناصر صناعية غير مناسبة من حيث الشكل أو الكفاءة. و بشكل عام يمكن التعرف على بعض الاسباب البيئية المؤثرة على المناطق التاريخية كما يلي:-

- تراكم الغبار علي الأسقف والحوائط مما يتسبب في إتلاف الدهان و الزخارف.
- تلوث الهواء بعادم السيارات نتيجة لدخول وسائل المواصلات الحديثة للمنطقة وإنشاء صناعات ملوثة داخل المباني التاريخية أو بالقرب منها مما يسبب أضرار جسيمة للمباني كما ان الإهتزازات الناشئة عن حركة وسائل النقل تؤثر علي سلامة هذه المباني.
- تدهور وسائل الصرف الصحي والتغذية بمياه الشرب مما ينتج عنه تسرب المياه الي أساسات هذه المباني وتسرب الرطوبة الي الحوائط.
- تدهور حالة الحجارة التي بنيت بها المباني التاريخية نتيجة حامض الكبريتيك الموجود بمياه الصرف الصحي وتسرب الحامض الي الحوائط.
- تسرب الرطوبة والمياه الي الأسقف والحوائط عن طريق تسرب مياه الأمطار خلال الطبقات العازلة الموجودة علي الأسطح نتيجة تآكلها.
- وجود أملاح بالتربة التي أقيمت عليها هذه المباني تؤثر علي أساساتها.

العامل التنظيمي والتشريعي

ويمكن تلخيص العوامل التشريعية والادارية والتنظيمية التي تؤدي الى ظهور المؤثرات السالبة على مجتمع المناطق التاريخية فيما يلي:-

- التضارب في الاختصاصات بين الأجهزة المشرفة على المبانى التاريخية مثل هيئة الآثار ووزارة الأوقاف والاجهزة المحلية.
- قيام بعض أجهزة الدولة بتأجير المبانى الأثرية لتؤدى وظائف لا تتمشى مع وظائفها الأصلية.
- عدم وجود مراكز كافية لعملية العناية بالآثار لتقوم برعاية وصيانة وتسجيل المبانى الأثرية والتاريخية.
- وجود قصور فى التشريعات التى تهتم بالأثر نفسه بدون الاهتمام بالمنطقة المحيطة بالأثر.
- منذ بداية الإهتمام بالآثار ، وإدراك قيمتها والتدخل لصيانتها ، لم تكن القوانين المنظمة لذلك قبل – قانون 117 لسنة 1983 – تهتم بالترميم والصيانة وإذا ما حدث أى إجراء كما هو الحال من لجنة حفظ الآثار العربية فقد كانت موجهة للمبانى الأثرية بشكل منفرد دون النظر لمحيطها وما يهدد المنطقة بشكل عام تلك النظرة التى جاءت متأخرة كثيراً فى قانون 117 لسنة 1983.
- كثرة إعداد المبانى الأثرية التابعة لوزارة الأوقاف ، وما ترتب عليه ذلك من إشغالات لكثير من المبانى ولواجهاتها ، إضافة إلى تعارض القرارات والإتجاهات ما بين وزارة الأوقاف ، وهيئة الآثار (المجلس الأعلى للآثار حالياً).

- ظروف سياسية مرت بها البلاد منذ بداية الستينيات من هذا القرن، لم يكن فيها للآثار والتراث نصيب معقول من الإهتمام والرعاية أو حتى الحديث عنها "فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة" فكانت التعديات والتشوهات وقصور شديد فى البنية التحتية والمتطلبات الخدمية.
- غياب القانون الرادع سواء لمعاقبة المتعدى أو لمن ينشئ بناءا حديثاً داخل المدينة القديمة وإذا كانت العقوبات غير رادعة ، فقد واكبها أيضاً إهمال فى المتابعة وتحدى التجاوزات وعدم الإبلاغ عنها.
- الإنقطاع شبه الكامل بين مراكز البحوث العلمية المعنية بدراسة الآثار وصيانتها وبين الجهة المنوط بها الإشراف على الآثار والإهتمام بها فكل يعمل منفرداً دون تعاون فيما بينهم ولو أخذ بكل ما جاء فى الدراسات المعنية بصيانة مدينة القاهرة ما كان الوضع على ما هو عليه الآن ومن ثم، فمن الضرورى إيجاد صيغة ما لتفعيل هذه الدراسات.

3- تحليل واستعراض أمثلة عالمية للحفاظ على المبانى والمناطق التاريخية

يتعرض هذا الجزء لتحليل واستعراض الامثلة العالمية التي استهدفت الحفاظ على المناطق التاريخية بها وذلك حتى يمكن ان يصل البحث الي بعض المفاهيم العامة للتنمية والحفاظ على المناطق التاريخية:

أولاً: التجارب الغربية

(3-1) مدينة باريس ضاحية لو مارى Le Marais

حى "لو مارى" بباريس ، من الأحياء المتميزة تاريخياً إذ يضم فنادق متميزة يرجع تاريخها إلى القرن 16 و17م وكذلك منازل للنبلاء والأغنياء، كما يميز هذا الحى ما يتواجد به الآن من حرف متخصصة مثل صناعة المجوهرات والساعات وصانعى الأسلحة القديمة (مثل السيوف والدروع) وكثير من هؤلاء الحرفيين ما زالوا يعملون فى المنطقة ولهم محلاتهم ومساكنهم ، إلا انه منذ عام 1960م بدأ هؤلاء فى النزوح من هذه المنطقة ، حيث الأحياء الأخرى والمنازل والحياة الحديثة ، وفى عام 1965م أعلن أن ضاحية "لو مارى" من أوائل المناطق الفرنسية التى يجب صيانتها والحفاظ على طابعها المميز ومن ثم وضعت المبانى المسجلة ضمن حيز التحكم والإهتمام.

ولقد كانت الأهداف ليست فقط المحافظة وإظهار الآثار التاريخية والمعمارية فحسب إنما هى إبقاء مظاهر الحياة (السكن والعمل) في الحي وتجنب تحويله الى حى متحفى فقط، لذا كانت هناك صعوبة التوفيق بين هذين الهدفين فى هذا الحى الذى يجمع تراثاً ذات قيمة متراكمة منذ القرون الوسطى وكثافة سكانية عاليه مع تنوع إجتماعى وعدد مرتفع من النشاطات الهامة على تنوعها. وقد أخذت إجراءات الصيانة التى طبقت فى هذا الحى عدة محاور أهمها:

- الأخذ بمبدأ التعاون بين شاغلى المبانى الآثرية والجهات المختصة بالصيانة لكى يساهموا فى صيانتها، وانه لا يجب إحداث أى شىء بالمبنى إلا بالرجوع إلى هذه الجهات. وفى هذا الإطار أيضاً تم تدعيم الملاك بعشرين فى المائة من التكلفة، وستون بالمائة كقرض لإجراء أعمال الترميم والصيانة أما فى حالة رفض الملاك ذلك يصادر المبنى.

- بعد صدور القانون الخاص بحماية وصيانة المحيط وشخصية الموقع التاريخى عام 1962م لم يسمح بأى أعمال من شأنها تغيير البيئة والمظهر للمبانى ولأى إنشاءات جديدة ولا أى تعديلات بالمكان إلا بموافقة الجهة المسئولة.
- للحفاظ على خصوصية الحيز المكانى وشخصية المكان ومواصفاته فإن عديد من الفنادق وظفت كمتاحف.
- كان للتبرعات دورها الكبير فى هذا المجال.
- إنشاء جراجات تحت الأرض.
- لما كان الهدف ليس فقط تأهيل ألاف المبانى وإنما المحافظة على توازن المزيج الديموجرافى التقليدى للمنطقة فقد تم تبنى إتجاه مرن لتشجيع الصناعات الصغيرة للبقاء فى المنطقة، وذلك بالإبقاء على بعض المبانى التى تقرر إزالتها ضمن خطة الصيانة–ذات مواصفات خاصة من حيث الشكل والموقع لإستخدامها فى هذا الإتجاه إذا أعتبر ذلك مساهمة إيجابية فى الحفاظ على المحيط الحى للمنطقة.

(3–2) مدينة ويليامزبرج Williamsburg – فرجينيا – الولايات المتحدة

مدينة تاريخية شهدت أحداث هامة قبل وبعد إستقلال أمريكا وبريطانيا، ولقد اتخذت خطوات للحفاظ على المحيط العمرانى للبلدة بمفهومه الشامل وتمثل ذلك فى الخطوات التالية:

- دراسة المبانى القائمة بالبلدة وترميمها وكذلك المبانى التى تهدمت حيث تم جمع معلومات وافية عنها وصور ومخططات وأعيد بناؤها كسابق عهدها.
- تحسين الفراغات والمرافق الموجودة بالبلدة وفتحها للزوار والسائحين.
- إعادة تشغيل العديد من المرافق وإجتذاب الصناع والحرفيين للعيش فى هذه البلدة وإحياء الحرف القديمة بها.
- تخصيص مرشدين سياحيين لتوجيه الزائرين وتعريفهم بالمكان وتاريخه وطلب من المرشدين والحرفيين إرتداء الأزياء التاريخية الخاصة بفترة إزدهار تلك البلدة ، فأصبح الزائر لتلك البلدة يتصور انه ذهب فى رحلة إلى الماضى.

(3–3) شارع الحقوق المدنية فى أطلانطا – جورجيا – الولايات المتحدة الأمريكية

تم تنفيذ مشروع متحف شارع الحقوق المدنية أو محكى الحقوق المدنية فى مدينة أطلانطا وقد تلازم تنفيذ المشروع مع الإستعدادات لإقامة الدورات الأوليمبية سنة 1998 وكان الهدف إعادة تأهيل والحفاظ على شارع تاريخى والمبانى المطلة عليه والتى شاهدت نشاطاً مكثفاً لرواد حركة الحقوق المدنية للأمريكيين ذو الأصل الأفريقى وعلى رأسهم (مارتن لوثركينج) ، وقد تم إستغلال بعض الواجهات لعمل عروض بالليزر وكذلك إستغلال فراغ معتم أسفل كوبرى علوى لعمل عروض ضوئية يحكى قصة هذا الشارع وما دار به فيه من أحداث هامة فى تاريخ حركة الحقوق المدنية الأمريكية.

ثانياُ: التجارب الإسلامية والعربية

(3-4) مدينة سمرقند

سمرقند هى المركز الإدارى لجمهورية أوزباكستان إحدى جمهوريات الإتحاد السوفيتى السابق وكان لموقعها المتميز فى وسط أسيا تأثيراً عميقاً على التكوين والتشكيل الخاص بها، فقد تأثرت بالحضارات الأربعة العظيمة المجاورة الإيرانية والعربية والهندية والصينية، ومما أثرى تاريخ سمرقند وكان له بالغ الأثر فى تدعيم الحضور المعمارى بها هو تعدد الديانات التى جاءت مع الفتوحات المختلفة وآخرها الفتح العربى الاسلامي عام 710م. وفى عام 1220م قام المغول بغزو البلاد وتحطيمها. ومع إنتهاء الحكم المغولى عام 1370م كانت بداية حكم الأمير تيمورلانك ، وشهدت هذه الحقبة إنتشار المساجد الكبيرة والمدارس والأضرحة واتخذوا من سمرقند عاصمة للبلاد ونقل اليها الحرفيين والعمالة الماهرة من خوارزم وأرمينيا وأذربيجان والهند، مما كان له بالغ الأثر فى درجة جودة وجمال ما تم بناؤه وما تم إصلاحه مما تهدم.

وفى منتصف القرن التاسع عشرأصبحت سمرقند جزءا من امبراطورية روسيا وتم إعادة تخطيط المدينة فانقسمت إلى جزئين: المدينة القديمة والمدينة الأوروبية الحديثة، وفى سبيل الحفاظ على المدينة القديمة كان الفكر العام هو إزالة النسيج العمرانى المترهل حول المبانى التاريخية الهامة وتفريغ المدينة القديمة من سكانها وفراغتها المتدهورة الصغيرة والأنشطة الإنسانية المختلفة ، لتتحول المدينة القديمة إلى متحف مفتوح بمبانيها الهامة مرممة أكمل ترميم وبهاء.

مدرسة ألغ بج – سمرقند

(3-5) بلدة الخليل القديمة – فلسطين

تعد مدينة الخليل مركزاً دينياً مهماً لكل من الديان الإسلامية واليهودية والمسيحية وتقع على طريق الحج المتجه إلى مكة، كانت بلدة الخليل القديمة قبل التواجد الإسرائيلي عام 1967 تضم 10.000 نسمة وتضم اليوم 126.000 مواطن وفي ذلك اشارة الى أنها توسعت بشكل كبير خارج حدودها القديمة. وقد أدت الصراعات

المتلاحقة فيها إلى إخلاء جذرى للمدينة القديمة، وأصبح 80% من البيوت الحجرية التاريخية مهجورة، ونتيجة لتركها فارغة وغير مطروقة فقد آلت الأبنية إلى الإهمال. بدأ العمل فى اصلاح المباني التاريخية عام 1995 وشملت التدخلات الأولية الأتية:

- تزويد المنطقة بالسلالم فى الأماكن اللازمة ، نظراً لطبيعة التضاريس بالبلدة.
- تأمين مياه جارية ونظام للصرف الصحى.
- تمديد شبكات كهربائية جديدة.

أما التعديلات فى الفراغات الداخلية فهى محدودة بهدف الحفاظ على نسيج عمرانى موحد. اضطر المشروع إلى مواجهة العديد من الموضوعات الحساسة من بينها بعض التعقيدات الفنية بخصوص الأرض وملكيتها وإشارات إستفهام معقدة أخرى كالهوية الثقافية والوعى التاريخى ، ولقد تمت معالجة هذه الموضوعات بشكل فعال دون إزعاج البنية الإجتماعية للمدينة أو إزاحة ملكية المبانى بعيداً عن السكان الأصليين.

منظر عام لمدينة الخليل

كان لمشروع إعادة إحياء بلدة الخليل القديمة تأثير إيجابى إقتصادى على المدينة والمتاجر الواقعة تحت البيوت المرممة التى اعيد إشغالها فأصبحت مرة أخرى مراكز تجارية نشطة كالأسواق وهكذا وبسبب إهتمام المجتمع المحلى فقد عادت الحركة إلى البلدة التى كانت مهجورة ومتهدمة وتوجت الجهود التى بذلت بفوز المشروع بجائزة أغاخان للعمارة لعام 1998 وأوضح تقرير لجنة التحكيم أسباب إختيار المشروع للفوز بالجائزة: (أعطيت هذه الجائزة لمشروع اعمار طموح مبدع ويجيد تطويع الإمكانيات ضمن أصعب الظروف، تتكرس الخليل فى الذاكرة الفلسطينية الجماعية، وتضرب جذوراً عميقة فى المعتقدات الدينية والثقافية الغنية والشهيرة بتعددية الأديان وكغيرها من مدن فلسطين عانت الخليل من الخلاف المعروف بين شعبين فى التمسك كل بموروثه الدينى ،

وبالرغم من هذه الظروف فإن عملية إعمار المدينة قامت على أكتاف الشعب الفلسطينى وقد تم التعامل مع هذه الموضوعات بشكل فعال دون إزعاج البنية الإجتماعية للمدينة وإزاحة لملكية الأبنية بعيداً بعيداً عن سكانها الأصليين، وبمنحهم هذه الجائزة يعترف المحكمون بخبرة وكفاءة وشجاعة المجتمع المحلى وبالموثوقية المعمارية لعمله والمستقبل الواعد لدور هذه المدينة بعد الاعمار، إضافة إلى ذلك فإن المنهجية التى استخدمت تصلح كقدوة للحالات العمرانية المشابهة فى مناطق أخرى من العالم).

(3-6) مدينة جدة

كانت جدة القديمة نموذجاً للمدينة الإسلامية ذات الطابع الخاص فهى البوابة البحرية والجوية إلى مكة المكرمة، تعيش داخل سور يحميها مثل معظم المدن التى ظهرت فى العصور الوسطى، وبيوتها بيضاء اللون فيما عدا نوافذها المغطاة بالرواشين الخشبية ونظراً لضيق مساحة المدينة داخل السور، ضاقت المساحات المخصصة لمبانيها وتعددت أدوارها رأسياً لتفى بالإحتياجات المعيشية لسكانها.

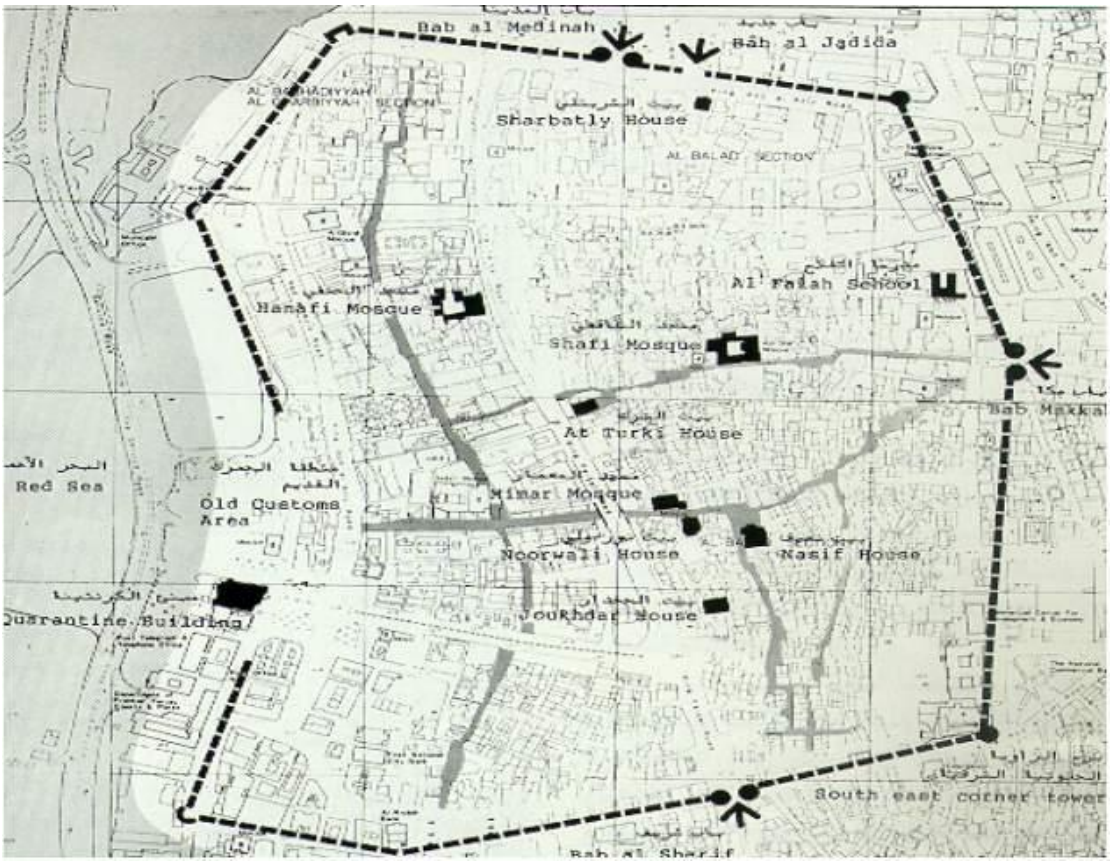

خريطة مدينة جدة القديمة وضعها بنيهور 1762م

لم يستطع السور ان يواجه الضغط السكانى المتولد فى داخله لذا تم هدمه عام 1367هـ وبدأ العمران يزحف بسرعة شديدة على السهول المحيطة فى أنماط وأشكال من العمارة تعكس الثقافات والحضارات والقيم التى وردت إليها من الخارج، وبدأت المدينة تفقد وجهها الحضارى ومع النهضة العمرانية التى طرأت فى السبعينيات لم تستطع عمارة المدينة القديمة أن تسترد وجهها، بدأت الدعوة إلى تأصيل القيم الحضارية فى المدينة العربية تظهر وتنتشر وإستجاب لها القائمون على شئون التنمية العمرانية فى المدينة وقامت بتنفيذ بعض المبادىء على النحو التالى:

- المحافظة على المدينة القديمة بكامل مساكنها وترميمها وتشجيع أصحابها على إعادة توزيع إستخدامها، للتحول من أطلال قديمة إلى أسواق ومطاعم لأكلات شعبية أو مصانع يدوية لمنتجات محلية أوشكت على الإنقراض.
- تشجيع أصحاب المساكن التى تم بناءها على النمط الغربى على كسوة شرفاتها بمشربيات خشبية، مع التركيز على اللون الأبيض فى الواجهات سواء بالجير لذوى الدخل المحدود أو الطرطشة البيضاء لذوى الدخل المتوسط، أو بالكسوة الرخام الأبيض لمن هم أعلى دخلاً.
- قيام أمانة جدة بمنح التراخيص للأبنية الجديدة بحيث تلتزم بالتعبير عن خصائص العمارة الإسلامية فى التصميم الخارجى بالضرورة والداخلى إن أمكن. وفى سبيل ذلك تمنح جائزة سنوية لأحسن مبنى تم تنفيذه بالمدينة وحافظوا على الهوية الإسلامية.

(3-7) مدينة فاس المغربية

أسسها الولى إدريس الأزهر، وهى مركز الإشعاع الحضارى فى الغرب الإسلامى وافريقيا الغربية، وخاصة من خلال جامعة القرويين التي انشئت عام 859م ، ولقد عرفت مدينة فاس خلال إحدى عشرة قرناً تطوراً متوازناً يستجيب لمتطلبات الحياة الحضرية، ومع التطور الإقتصادى والإجتماعى والثقافى نشأت مجموعات حضرية جديدة على النمط الغربى حول المدينة القديمة التى بدأ يصيبها الإهمال خاصة بعد أن هاجرت الطبقات الميسورة إلى خارج المدينة القديمة وحل محلها طبقات فقيرة وليدة الهجرة الريفية بشكل خاص.

ومن الناحية الإقتصادية بدأت الصناعات التقليدية فى المدينة القديمة تتعرض لتدهور مستمر وظهرت بجانبها نشاطات أخرى هامشية ترتبط بمتطلبات المجتمعات الريفية المهاجرة إلى المدينة، ومن الناحية الثقافية فإن نقل النشاط العلمى لجامعة القرويين إلى خارج المدينة القديمة أصاب منشأتها الأساسية من مساجد وكتاتيب ومدارس بالتخريب وفقدت بذلك طابعها العمرانى والثقافى.

ومع بداية السبعينيات أعدت وزارة الثقافة المغربية تقريراً مبدئياً عن الوضع القائم للمدينة شرعت على ضوئه وزارة الإسكان إعداد التخطيط العام للمدينة عام 1975 وفى عام 1976 وجهت منظمة اليونسكو نداء لإنقاذ وتطوير مدينة فاس، وفى عام 1978 تم إعداد التخطيط الذى ينظم نمو المدينة حتى عام 2000م وتضم المدينة القديمة حوالى 60% من التعداد الكلى للسكان وبالتبعية فهى تضم 60% من النشاط التجارى والصناعى – ولقد قدرت التكلفة الإجمالية لإنقاذ المدينة بحوالى 650 مليون دولار بحيث يتم الحصول على هذا التمويل من المصادر الأتية:

أ) مصادر محلية ووطنية:

- مساهمة السلطات العامة على شكل إعتمادات مختلفة من الميزانيات المحلية والإقليمية والوطنية.
- مساهمة مؤسسات التمويل المحلية مثل البنوك والصناديق المتخصصة.
- الإكتتابات الخصوصية من الأشخاص المعنويين والطبيعيين.

ب) مصادر دولية:

- مساهمات تطوعية للمجموعات الدولية فى نطاق الصندوق الخاص لليونسكو.

- مشاركة المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو البنك الدولى ومنظمة الصحة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية.
- الإستثمار الأجنبى.

ولقد كان من أهم الأهداف هى تقوية مبانيها وتنمية وظائفها الحرفية والتجارية وإسترجاع وظائفها الثقافية والدينية. وتتضمن عمليات إنقاذ المدينة عدة مشروعات:

المشروع	التكلفة بالدولار (أسعار عام 1980م)
1. مشروع تطوير المنطقة الشرقية لإيواء 000 14 أسرة.	320 مليون
2. مشروع حى الصناعات التقليدية للناحية الشرقية خارج حدود المدينة القديمة على مساحة 150 هكتار.	40 مليون
3. مشروعات إجتماعية وثقافية.	5 مليون
4. مشروع الخدمات الصحية.	8 مليون
5. مشروع تنسيق المواقع.	3 مليون
6. مشروع شبكات المجارى.	15 مليون
7. الطرق.	19 مليون
8. مياه الشرب والكهرباء.	15 مليون
9. مشروع الحجب البصرى للعمارات التى بنيت حديثاً وبصورة تتعارض مع النسيج الحضرى للمدينة.	14 مليون
10. ترميم المساجد والكنائس.	4 مليون
11. ترميم المدارس القديمة وتوابعها.	5 مليون
12. ترميم الزوايا والأضرحة.	0.5 مليون
13. إنشاء معرض للدراسات الإسلامية.	6 مليون
14. إنشاء مركز للمؤتمرات والفنادق.	9 مليون
15. إنشاء الأسواق التقليدية.	8 مليون
16. إنشاء مصانع النسيج.	1.25 مليون
17. تجهيز الدباغين.	2.25 مليون
18. إنشاء مدرسة صيانة الفنون والصناعات.	0.75 مليون
19. إنشاء مدرسة صناعة البناء والفنون التقليدية.	1 مليون

وللوصول بالمشروع لحيز التنفيذ كان لابد من وضع مجموعة من اللوائح التنظيمية والتشريعات القانونية التى تساعد على ذلك وتشمل هذه الإجراءات ما يلى:

- إشتراك جميع المصالح الإدارية والمصالح الحكومية فى نطاق عملية الإنقاذ.
- التنسيق بين القوانين المختلفة المطبقة فى المدينة.
- توجيه القطاع الخاص وإشتراكه فى تنفيذ عملية الإنقاذ.
- تخفيض الضرائب لأصحاب العقارات الذين يقومون بالمحافظة على المبانى القديمة وترميمها.
- تشجيع أصحاب المبانى الثقافية ومساعدتهم على إعادة إستعمالها والحفاظ عليها لعمليات إستشارية.

- وقف الإجراءات التى تعوق عمليات الإنقاذ.
- إسترجاع الأملاك المنقولة التى تم إختلاسها.
- تشجيع البحوث والدراسات الهندسية والمعمارية المرتبطة بإنقاذ المدينة.
- إنشاء هيئة رسمية مسئولة عن حملة إنقاذ مدينة فاس وتأمين التسهيلات الإدارية والقانونية والمالية لها.
- إثارة الرأى العام ونشر التوعية العامة بقيمة التراث الحضارى الثقافى والإسلامى لمدينة فاس القديمة.
- إستعمال أجهزة الإعلام المختلفة مثل الصحافة والإذاعة والتليفزيون فى عمليات التوعية.
- وضع برنامج تنفيذى لإعداد الكوادر المختلفة القادرة على العطاء من الفنيين والعاملين والإداريين اللازمين للمشروع.

(3-8) مدينة بغداد

قرر المسئولون عن مدينة بغداد القيام بصيانة بعض المناطق التاريخية المحيطة بها مثل منطقة الجيلانى ومنطقة باب الشيخ. ومنطقة الجيلانى تحتوي على العديد من المزارات الأثرية واقترح لصيانتها وتطوير محيطها المعمارى الإجراءات التالية:

- إقامة الخدمات الحديثة تحت الأرض، حتى لا تخترق النسيج العمرانى للمنطقة.
- إستبدال هيكل المبانى القديمة (المنازل) بمبان حديثة من دورين أو ثلاثة وبطابع يتمشى مع المبانى التقليدية للمنطقة.
- توفير أماكن إنتظار للسيارات خارج المنطقة الخاصة بالمشاه وقريبة من مناطق الأنشطة المختلفة والمبانى السكنية.
- مد جميع أجزاء المنطقة بالخدمات والمرافق مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء وشبكة الصرف الصحى وتوفير المواصلات العامة وكافة الخدمات من جمع القمامات وتوفير أسباب الأمن بالمنطقة.
- وضع إطار قانونى يسمح لملاك المبانى بمساعدات مالية مقابل تكاليف أو جزء من تكاليف إصلاح المبنى أو تركيب أو إدخال الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية.

أما منطقة باب الشيخ ، فقد اقترح لصيانتها وحفظها الإجراءات التالية:

- تحديد منطقة الحفاظ ، ووضع حدود لها ، ثم إعلام كل من يمتلك عقاراً فى هذه المنطقة بحقوقه وواجباته.
- كل تطوير وإصلاح لأى عقار لابد وأن يخضع لنظم التخطيط الموضوعة من حيث الإزالة والإحلال والإمتداد أو تغيير الإستخدام. كما تتولى سلطات المدينة إصلاح المبانى التاريخية فى المنطقة المحافظ عليها والتى لا تسمح الحالة المالية لمالكيها بإجراء الترميمات اللازمة لها، مع منح ملاك المبانى التاريخة مساعدات مالية تغطى تكاليف أعمال الترميم المطلوبة.
- تسجيل جميع المبانى التاريخية ، ووضعها فى جداول زمنية لتطبيق مشروع الصيانة بغرض الحفاظ على المبانى التاريخية.

- الحد من حركة السيارات داخل المنطقة، وتوفير أماكن لإنتظار السيارات فى مناطق قريبة ، ليسهل الوصول إليها عبر ممرات المشاه كما يجب أن يشق شارع الكفاح تحت الأرض حتى لا يقطع النسيج العمرانى.
- إستبدال واجهات المحال التجارية الحالية بواجهات تقليدية.

(3-9) مدينة تونس

تعد مدينة تونس من المدن الإسلامية القليلة التى عرفت كيف تحافظ على تراثها وتمثلت إجراء الصيانة التى تمت فى العناصر التالية:

- عمل تخطيط محدد للصيانة يشمل الموقع التاريخى ويمتد إلى حدود توسع المدينة القديمة، وقد تم وضع هذا التخطيط الوقائى بكيفية تعطية حق التشكيل العمرانى للمناطق المجاورة ويكون جزء لا يتجزأ من تخطيط مدينة تونس الكبرى.
- ان المبدأ العام للتطوير هو عدم تغيير المبانى الموجودة بها سواء من حيث مظهرها الخارجى أو الداخلى.
- إن المناطق المحيطة بمركز المدينة قد فرضت عليها حدود قصوى لإرتفاعات المبانى بها ، مع عدم إمكانية إدخال أى تعديل على هذه المبانى إلا بإذن من المصلحة المختصة.
- إصلاح المبانى المحيطة ذات الطابع الحديث إصلاحاً مطابقاً للأصل التقليدى أو تعديلها تدريجياً على الأمد الطويل.
- تأهيل أو إعادة إستخدام المبانى التاريخية أو المستخدمة ، وبوظيفة تتوائم مع المحيط التاريخى للمدينة القديمة.
- تشجيع الأنشطة الموجودة فى منطقة مركز المدينة التاريخى.

(3-10) مدينة حلب

من المدن الغنية بأثارها الإسلامية، لا يضارعها ثرائها بالآثار إلا مدينة القاهرة، ومازالت المدينة تحتفظ بشخصيتها وطابعها المعمارى الفريد وبمبانيها وحاراتها وشوارعها وخاناتها وأسواقها وجوامعها وقلاعها ومدارسها. وقد ساعد على إستمرارية تواجد المدينة بطابعها التقليدى التبكير بإتخاذ الإجراءات القانونية بشأن هذه المدينة، إذ سجلت الأحياء القديمة بالمدينة – بموجب القرار الوزارى لسنة 1976م – وتم من خلاله إتخاذ الخطوات التالية:

- منع الهدم والبناء والترميم لكافة العقارات الواقعة بتلك الأحياء، إلا بموافقة السلطات الآثرية
- تحديد طبيعة البناء ومواده وإرتفاعه والفتحات السماوية والواجهات.
- تأليف لجنة باسم (لجنة المدينة القديمة) للنظر فى الرخص التى يقدمها أصحابها من أجل الترميم وإعادة البناء للأبنية الآيلة للسقوط ، وكل مشاكل المدينة بشكل إجمالى.
- إنشاء جهاز لمراقبة المدينة القديمة مؤلف من عدة عناصر ، يقومون يومياً بالتفتيش على المدينة القديمة، ويسجلون كل مخالفة ويحيلونها إلى القضاء.
- وضع خطة بواسطة المديرية العامة للأثار والمتاحف لتملك بعض المبانى الهامة، التى يخشى عليها من التخريب ، لاجراء صيانة لها وإعادة إستخدامها فى وظائف تناسبها أو فى وظائفها الأصلية.

وقد أجرى لكثير من منشآت مدينة حلب أعمال ترميم مختلفة إحتاجت – أثناء تنفيذها – إلى إعادة تنفيذ أشكال كثيرة من الزخارف المعمارية، والمزاريب الحجرية والنقوش مما أدى إلى ضرورة إستخدام عدد كبير من الأيدى العاملة الماهرة فى هذه العمل، والتى أصبحت منقرضة مما ساهم ذلك فى تدريب جيل جديد من العمالة فى هذه الصناعات.

4- منهاجيات وسياسات الحفاظ المستنبطة من التجارب العالمية

في ضوء دراسة وتحليل التجارب الناجحة الدولية والعربية والاسلامية التي نجحت في وضع وتطبيق سياسات للحفاظ على المباني والمناطق التراثية بها، يمكن الخروج بمنهجيات واستراتيجيات قابلة للتطبيق بسهولة ويسر و بأقل تكلفة و بمردود وتأثير كبيرين. ولعل من أهم ما يميز هذه المنهاجيات هى امكانية تطبيقها في الدول النامية وخاصة في القاهرة وذلك عن طريق استخدام وسائل بسيطة وغير مكلفة تدعم الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية.

من أهم وسائل الحفاظ هو الاهتمام بالمنطقة المحيطة بالأثر والتعامل مع المنطقة الارحب المحيطه بشكل عام وتجنب الاستعمالات والانشطة التي يمكن أن تهدد المنطقة التاريخية وتجنب المؤثرات السلبية التي قد تؤثر على المباني الاثرية. ويتم ذلك عن طريق وضع مخطط طويل المدى يضع حرم مناسب للمنطقة التاريخية يتحكم في شكل العمران وفي الانشطة المحيطة بدون الاخلال بدور المنطقة التاريخية في توفير السكن والانشطة الحرفية والتجارية الموجودة بالفعل والخدمات المصاحبة لها. ويتحقق ذلك من خلال أحد الاسلوبين:

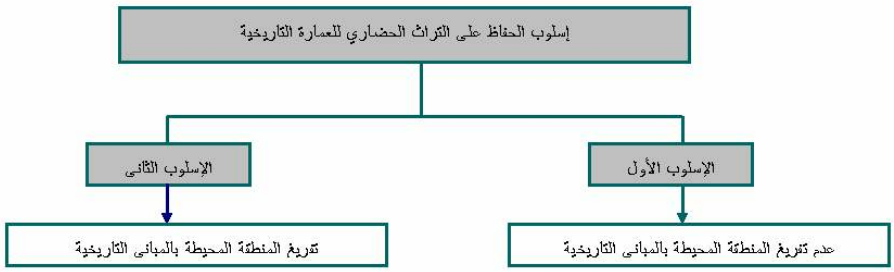

- المبنى الأثرى يمثل فترة أثرية معينة لتاريخ المدينة.
- لا يمكن فصل هذا المبنى الأثرى عن الفترت اللاحقة له.
- يجب على المخطط وضع المبنى الأثرى فى وضعه الأساسى من حيث علاقته بالمبانى والفراغات والمحيط به حتى تظهر مهمته التشكيلية وإرتباطه بالمقياس الذى لازمه عند إنشاءه.
- عند تشييد المبانى الجديدة يجب إجراء دراسة دقيقة لتخطيط وتصميم المبنى-ليس بنفس الإسلوب القديم- ولكن بما يتطلبه العصر من أساليب تكنولوجية فى البناء والتشييد دون أى إنفصال قد يقطع بينهما.

المبنى الأثرى يجب أن يظهر منفصلاً كأثر من أثار الماضى دون إرتباط كبير بالتكوينات التخطيطية والمعمارية المحيطة به ، وينقسم الفكر المعمارى فى هذا الإسلوب إلى إتجاهين التباين والتجانس:

(1) التباين:

يدعو الإتجاه الاول إلى إيجاد نوع من التباين بين العمارة القديمة للمبنى بتشكيلاته الحره وموارده الطبيعية والعمارة المعاصرة بتشكيلاتها المنتظمة وموادها اللازمة.

(2) التجانس:

يدعو الإتجاه الثانى إلى إيجاد نوع من التجانس بين العمارة القديمة والعمارة المعاصرة التى تحيط بها مع الإلتزام بالقيم الحضارية وتطبيق احدث الأساليب التكنولوجية حتى تساير التطور المستمر فى الحياة المعاصرة ، وفى هذه الحالة تصبح العمارة المعاصرة المحيطة بالمبنى التاريخى إمتداد للعمارة القديمة.

ومن أهم وسائل الحفاظ أيضا هو أسلوب التعامل مع المباني الواقعة في المناطق التاريخية والتراثية، بحيث يمكن تقسيم المبانى في هذه المناطق إلى أربعة أنواع هى: المبانى القائمة ذات الحالة السيئة – المبانى ذات الحالة المتوسطة – المبانى الجيدة – المبانى التاريخية والآثرية ، ويختلف اسلوب التعامل مع هذه المبانى حسب نوعيتها كالأتى:

المباني ذات الحالة السيئة

مسألة تقييم المبنى مسألة نسبية، ولكن بوجه عام لا يوصف المبنى على أنه رديء إلا إذا كان يوجد به خلل بهيكله الإنشائى لا يمكن إصلاحه، أو ان هذا الخلل يكلف كثيراً وبذلك تصبح عملة الإصلاح غير مجدية، وفى المناطق التاريخية وعند إزالة مبنى رديء يجب بحث الصورة الجمالية العامة للمنطقة التاريخية وعلى ضوء هذا البحث يكون القرار: هل يترك موقع المبنى المزال كمساحة مفتوحة أو يتم البناء على نفس خطوط البناء السابقة، أو أن يرتد عن خط البناء السابق. وبوجه عام ولتجنب المشاكل التنفيذية المتمثلة فى ردود أفعال بعض أفراد المجتمع المحلى وكذلك المشاكل المالية المتمثلة فى تعويض نزع الملكية والمشاكل الإدارية، فإنه يفضل فى كثير من الحالات عند إزالة مبنى قائم ان يتم البناء على نفس حدود الملكية وخطوط البناء القائمة طالما أن ذلك لا يتعارض مع النواحى الفنية والجمالية.

المبانى ذات الحالة المتوسطة:

من المتوقع أن تحتاج هذه المبانى إلى بعض أعمال إصلاح أو ترميم أو تجديد ويختلف الحال من مبنى إلى آخر حسب الظروف الخاصة بكل مبنى على حدة، وعموماً فإن المبنى المتوسط هو المبنى الذى لا يوجد به خلل فى هيكله الإنشائى والذى يمكن تجديده بتكاليف تقل عن نصف تكلفة المبنى السيء إذا ما أزيل وأعيد إنشائه وذلك من خلال هيئات منفصلة بالمجالس البلدية ويتم العمل تحت اشراف هندسي وفني.

المبانى ذات الحالة الجيدة:

لا يعنى أن المبنى بحالة جيدة أنه لا داعي الاهتمام به فى مشروع تجديد المناطق التاريخية، فالمبنى الجيد فى ظل غياب إصلاحه وصيانته، وفى ظل إساءة الإستخدام، قد يتحول إلى مبنى ردىء أو قد يحتاج إلى إحلال مبكر. بناءاً على ذلك يجب أن يشمل مشروع التجديد خطة صيانة وإصلاح المبانى الجيدة.

وفى حالة التعامل مع المناطق التاريخية فلا يكفى أن يكون حالة المبنى جيدة بل يجب أن يكون الطابع العام للمبنى أى مظهره الخارجى مناسباً مع الطابع المعمارى مع المنطقة التاريخية فلا يليق أن يجاور مبنى تاريخى مبنى حالته جيد ولكن طابعه المعمارى أو ألوانه مثلاً تتنافر تماماً مع المبنى التاريخى بل وتفقده قيمته المعمارية نتيجة وقوعه فى نفس مخروط الرؤية البصرية للمبنى التاريخي، وفى هذه الحالة يجب أن يشمل مشروع تجديد الحى التاريخى خطة إخفاء الطابع المعمارى الشاذ للمباني القائمة.

المبانى الأثرية والتاريخية:

يختلف إسلوب التعامل مع المبانى الآثرية والتاريخية عن ما هو متبع مع المبانى الأخرى التى يمكن التعامل معها بإسلوب الإصلاح والصيانة والإحلال والإزالة، ولا يصلح التعامل مع المنشأ الأثرى والتاريخى إلا بإسلوب الترميم والحماية، ويشترط الحفاظ على المبنى التاريخى أن يكون هيكله الإنشائى بحالة جيدة وكذلك مظهره الخارجى والداخلى جيد، أما إذا ثبت أن الحالة الإنشائية للمبنى أو مجموعة المبانى رديئة، أو كان المبنى متهدماً

أو خراباً أو أجريت له تعديلات جذرية، فإنه فى هذه الحالة يتم التعامل مع المبنى التاريخى من منطلق الترميم مع الأخذ فى الإعتبار بعض الضوابط ، ومن أمثلة ذلك عدم السماح بالأعمال الأتية:

- عمل أى تعديل فى المبنى الأثرى ذاته.
- تحويل المبنى الأثرى إلى إستعمال آخر يتعارض مع الغرض الأساسي الذي أنشأ من أجله.
- وضع عناصر تمثل خطورة على المبنى التاريخى، وتكون هذه الخطورة إما بسبب الإهتزازات
- أو خطورة الحريق أو تصاعد الغازات والأبخرة الضارة.
- إستحداث أى نشاط أو إستعمال داخل المبنى الآثرى أو البيئة المحيطة به.

5- المفردات المعمارية البسيطة التي تحافظ على طابع المناطق التراثية:

ان الاسلوب الامثل للحفاظ على المباني والمناطق التاريخية في الدول النامية هو استخدام وسائل طبيعية بسيطة تحافظ علىالطابع وتتماشي مع طبيعة المناطق التراثية. ويمكن استعمالها بسهولة في المباني الحديثة التي يتم انشائها في المناطق التاريخية بهدف الحفاظ على الطابع العام وعلى شخصية المكان. ومن هذه الوسائل البسيطة الغير مكلفة ما يلي:

عناصر التهوية الطبيعية

العودة الي استخدام المشربيات الخشبية البلاستيكية حيث يسهل صيانتها لتحقق الطابع المعماري وتكسر أشعة الشمس وتعطي الخصوصية المطلوبة نظراً لضيق عرض الطرق. وكذلك استخدام المظلات الخشبية فوق الشبابيك لكسر أشعة الشمس والحماية من سقوط الأمطار ويمكن استخدام وحدات القرميد الفخارية أو المزججة.

الكوابيل

يمكن استخدام وحدات **(G.R.C.)** بدلاً من الحجر ويمكن تشكيله بسهولة ويحافظ علي طبيعة المنطقة الأثرية.

ملاقف الهواء

يعد ملقف الهواء هو الوسيلة الطبيعية للحصول علي الهواء وتهوية المسكن منه ويمكن تغطية سطح الملقف بمادة القرميد حفاظاً علي الخشب من العوامل الجوية.

الشخشيخة

هى عنصر بيئي للتهوية ويمكن استخدام القرميد لتغطية الأسقف الخشبية حفاظاً عليها من العوامل الجوية أو التغطية بألواح من البولي كربونيت أو البلكسي جلاس.

تفاصيل معمارية أخرى

وهي تغطية بعض العناصر المعمارية والإنشائية الحاملة بمواد حديثة وخفيفة مثل **(G.R.C.)** أو الطوب الخفاف المماثل لشكل وطبيعة الحجر. وكذلك استخدام أرضيات من السيراميك ذات الطابع والشكل التراثي القديم حتي يحافظ علي الأماكن داخل المباني التراثية ويسهل صيانتها والحفاظ عليها. ويلزم تجنب استخدام وحدات المكيفات علي الواجهات وتجميعها بوحدات مركزية توضع علي أسطح المباني للحفاظ علي الواجهات.

وفيما يلي استعراض لبعض الوسائل البسيطة المستخدمة في القاهرة التاريخية ويمكن تعميم استخدامها لتحقق أهم أهداف الحفاظ وهو الحفاظ على الطابع وعلى شخصية المكان التاريخي:

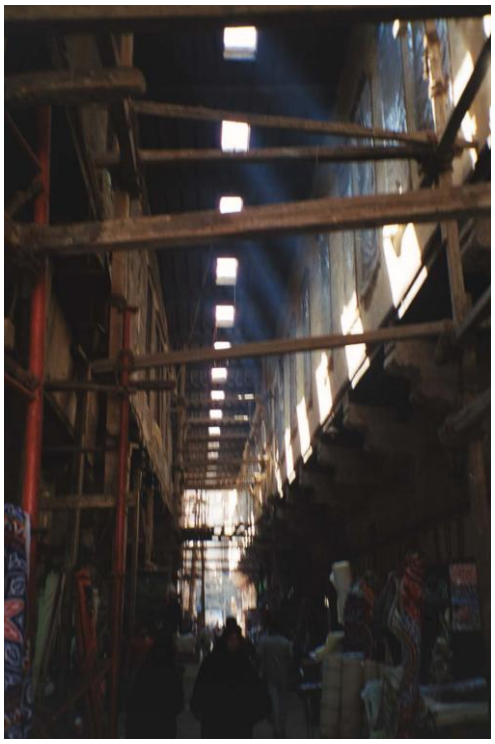

استخدمت في العصور السابقة التغطية الخشبية مع عمل فتحات للتهوية والإضاءة والتي تعد معالجة بيئية جيدة.

صورة توضح استخدام المشربيات في نمط متناسق في الواجهة يعد معالجة بيئية ناجحة واتزان جيد

توضح الصورة استخدام المشربيات الخشبية كعناصر تهوية طبيعية في الواجهات وتتماشي مع طبيعة المنطقة الأثرية

توضح الصورة حركة المشاه وعدم تعارض الحركة الآلية معها وكذا استخدام التقنية الحديثة في وجود المظلات التي تعمل ميكانيكياً.

6 – النتائج

تناول هذا البحث اشكالية التعامل مع البيئة الاثرية، وأكد على ضرورة استخدام بعض المعالجات التي كانت تستخدم في الماضي مثل استخدام مواد بيئية لا تؤثر على شكل ومنظومة الطابع الاثري، وخلص الي ابراز أهمية الاهداف التالية:-

- العودة الى الثوابت البيئية المحلية التي تخدم الوظيفة وتحافظ علي التراث
- تنمية الوعي البيئي والتراثي عند السكان للمحافظة علي البيئة وحمايتها
- ترتيب أولويات التدخل بأعمال الصيانة في المباني الاثرية
- أن يكون التعامل مع المباني الاثرية مترابط بالبيئة المحيطة والمجتمع بعاداته وتقاليده وكيفية ربط المجتمع ببيئته وتشجيعه علي تنمية مهاراته
- ان المواد الحديثة لابد وان تتصهر في قالب يحافظ على الطابع ويتم تطويعه ليصبح من نفس النسيج الاثري لاسيما الافضل للخواص الحديثة
- ان تكنولوجيا التعبير المعماري يمكن توظيفها للتجانس مع ما هو موجود ليظهر المبني محافظا علي طابعه ولكن بمعالجة حديثة وقد تستمر دون صيانة لمدى طويل
- ان العمران داخل البيئة الاثرية لابد وان يتوافق مع المفردات التكنولوجية ذات البعد البيئي سواء من خلال البنية الاساسية او الفراغات البينية او النسق العام بالاحتياجات الوظيفية الحديثة

ويلزم التنويه الى أن أهداف الحفاظ ليست فقط المحافظة وإظهار الآثار التاريخية والمعمارية فحسب إنما هى إبقاء مظاهر الحياة (السكن والعمل) في المناطق التاريخية وتجنب تحويلها الى عرض متحفى فقط. وهذا الهدف يتناسب مع ما يمكن أن يتحقق في المدن التاريخية المكتظة بالسكان مثل مدينة القاهرة التاريخية، والتي لايمكن بمكان ازاحة السكان منها أو التباطؤ في استخدام وسائل الحفاظ البسيطة الغير مكلفة مع ضرورة الاهتمام بما يلي:

- الاهتمام بالمنطقة المحيطة بالأثر والتعامل مع المنطقة الارحب المحيطه و وتجنب الاستعمالات والانشطة التي يمكن أن تهدد المنطقة التاريخية و فرض حدود قصوى لإرتفاعات المبانى بالمناطق المحيطة بالمنطقة التاريخية مع عدم إدخال أى تعديل على هذه المبانى إلا بإذن من المصلحة المختصة.
- الحد من حركة السيارات داخل المنطقة، وتوفير أماكن لإنتظار السيارات فى مناطق قريبة ، ليسهل الوصول إليها عبر ممرات المشاه وتوفير أماكن إنتظار للسيارات خارج المنطقة الخاصة بالمشاه وقريبة من مناطق الأنشطة المختلفة والمبانى السكنية.
- مد جميع أجزاء المنطقة بالخدمات والمرافق مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء وشبكة الصرف الصحى وتوفير المواصلات العامة وكافة الخدمات من جمع القمامات وتوفير أسباب الأمن بالمنطقة.
- وضع إطار قانونى يسمح لملاك المبانى بمساعدات مالية مقابل تكاليف أو جزء من تكاليف إصلاح المبنى أو تركيب أو إدخال الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية.
- إستبدال واجهات المحال التجارية الحالية بواجهات تقليدية

- ان المبدأ العام للتطوير هو عدم تغيير المبانى الموجودة بها سواء من حيث مظهرها الخارجى أو الداخلى مع إصلاح المبانى المحيطة ذات الطابع الحديث إصلاحاً مطابقاً للأصل التقليدى أو تعديلها تدريجياً على الأمد الطويل. وكذلك تأهيل أو إعادة إستخدام المبانى التاريخية أو المستخدمة، وبوظيفة تتوائم مع المحيط التاريخى للمدينة القديمة وتشجيع الأنشطة الموجودة فى منطقة مركز المدينة التاريخى
- إقامة الخدمات الحديثة تحت الأرض، حتى لا تخترق النسيج العمرانى للمنطقة.
- إستبدال هيكل المبانى القديمة (المنازل) بمبان حديثة من دورين أو ثلاثة وبطابع يتمشى مع المبانى التقليدية للمنطقة

المراجع (References)

المراجع الاجنبية

1. Cantacuzino, S., Conservation and the Dynamics of the City, First International Congress on Architecture Conservation, University of Basle, Switzerland, March 1998.
2. Erder, C., Our Architectural Heritage: from Consciousness to Conservations, International Congress of Architects, UNESCO, Madrid 1986.
3. Francios Sorlin; Europe: The Comprehensive Effort "The Conservation of Cities" "Tne UNESCO Press, Paris 1975, P.67
4. International Charter for Conservation and restoration of Monuments and Sites – ICOMOS, 1966.
5. Jim Antonious; Islamic Cities and Conversation. The UNESCO Press, Paris 1981, P.86.
6. Mohamed El Sohby, Ossama Mazen: IMPACI of environmental hazards in Cairo subsoil of survival of historical buildings-Symposium of Architectural heritage in Africa – Cairo 1988
7. Recommendations Concerning the Safeguarding and Contemporary Role of Historic Areas. Adapted by the General Conference at its Ninteenth Session, Nairobi, 26 November 1976.
8. Tiesdell, S., Taner Oc, Heath T.; Revitalizing Historic Urban Quarters, Great Britain, Hartnolls Ltd. 1996 – P. 101-106

المراجع العربية

9. ابراهيم رزقانة (دكتور): القومية المصرية والحفاظ على الاثار، ندوة جامعة القاهرة الثانية عن الرؤية العلمية للحفاظ على الاثار، كلية الاثار – جامعة القاهرة
10. السيد محمود محمد البنا (دكتور): إعادة الإستخدام أو التأهيل أو تطوير المحيط المعمارى للمناطق الآثرية بحث كلية الأثار–جامعة القاهرة ، صفحة (44)
11. اسامة محمد علي فرج: 1993، أثر تكنولوجيا البناء على الطابع المعماري في مصر – رسالة ماجستير – هندسة عين شمس.
12. أمنية أو قورة (مهندسة): سياسة الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى فى فرنسا ، حي Le Marais المؤتمر التاسع للمعماريين – التراث المعماري والتنمية العمرانية 18و19 أبريل. المؤتمر الدائم للمعماريين المصؤيين، اتحاد المعماريين المصريين.
13. الوقائع المصرية – 15 يونيو 1912
14. الوقائع المصرية – 15 ابريل 1918
15. الوقائع المصرية – 12 نوفمبر 1951
16. الجريدة الرسمية – لعدد 32 فى 1983/8/11

17. حازم محمد ابراهيم (دكتور): الإرتقاء بالمبانى التاريخية. مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد التذكارى – يوليو 1962 – صفحة 32 ، 36

18. رائف نجم: النمط المعمارى فى المدينة الإسلامية–مجلة المنهل–العدد 519 ، 1994م.

19. زكي بديع خيري (دكتور)، دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية، ندوة العشوائيات – القاهرة، 17 مايو 1994 – جمعية الارتقاء بالبيئة

20. سمير سيف اليزل (دكتور) وسائل الحفاظ على التراث المعمارى – مجلة عالم البناء العدد31 – القاهرة 1983.

21. شوقى شعث (دكتور): صيانة المدن العربية الإسلامية – مدينة حلب كنموذج . المؤتمر التاسع للآثار بصنعاء سنة 1980 صفحات 31 – 50.

22. صالح لمعي مصطفى (دكتور)، الترميم المعماري للتراث الحضاري: الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية دار الشروق، القاهرة 1986

23. عبد الباقى إبراهيم (دكتور): تأهيل القيم الحضارية فى بناء المدن الإسلامية المعاصرة مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – القاهرة 1982 – صفحة 97

24. عبد الباقى ابراهيم (دكتور): مقررات التشكيل المعمارى الإسلامى–مجلة المنهل–العدد 519 ، 1994م.

25. عزام كتخدا (دكتور) ، خلدون فنصه (مهندس): ترميم وإعادة تأهيل المبانى فى حلب القديمة. المؤتمر العربى لترميم وإعادة تأهيل المنشآت – 16–19 سبتمبر سنة 1988م. القاهرة صفحات 1164–1147

26. محمد ابراهيم محمد رجائي، 1996، اضافة المستعملين على الواجهات ورصدها وتحليلها، رسالة ماجستير، هندسة القاهرة

27. ممدوح علي يوسف، 2000، واجهات المباني: مفاهيم ومفردات وتشكيل، المؤتمر المعماري الدولي الرابع، كلية الهندسة، جامعة أسيوط

28. ناجية عبد المغنى سعيد (دكتور): نحو إستراتيجية قومية للحفاظ الإيجابى على التراث البيئى – مرجع سابق – المؤتمر التاسع للمعماريين

29. هزار عمران (مهندسة) ، جورج دبورة (مهندس): المبانى الأثرية – ترميمها وحمايتها والحفاظ عليها – منشورات وزارة الثقافة – الجمهورية العربية السورية ، دمشق 1997م ، صفحة 149–152.

30. م. جون وارنر ، م. محمود العلى: صيانة وتجديد الأحياء القديمة بمدينة بغداد – مجلة عالم البناء العدد (3) لسنة 1983، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – القاهرة.